

Distr.: General
14 February 2022
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 146 من جدول الأعمال

تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

تقييم نتائج مساهمة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في مجال سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب في مالي

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

موجز

أجرت شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييما للنتائج التي تحققت من خلال مساهمة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في عودة سلطة الدولة واستعادتها وبسطها في مجال سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب في شمال ووسط مالي في الفترة بين عامي 2017 و 2020.

وخلال فترة التقييم، عملت البعثة في بيئة سياسية وأمنية مليئة بالتحديات والتقلبات. وجرى تكييف الخطط والأهداف باستمرار، ووسعت البعثة مواردها مع توسيع نطاق الولاية لتشمل وسط البلد في عام 2018، وفي مواجهة هجمات مستمرة على المدنيين وأفراد الأمن الماليين وحفظة السلام.

ومن أبرز الإنجازات والعمليات التي عززت سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب ما يلي:

- تطوير البنية التحتية، وإعادة التأهيل، ودعم المعدات بدعم من الصندوق الاستئماني
- دعم عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- إنشاء إطار للتشاور، وهو منبر غير رسمي لتنسيق المبادرات على الصعيدين المحلي والإقليمي
- إنشاء وحدة قضائية متخصصة تضم 12 قاضيا وأكثر من 50 محققا من الشرطة وموظفين قضائيين إضافيين



الرجاء إعادة استعمال الورق



- دعم الإصلاحات والتشريعات مثل مشروع القانون المتعلق بالتكامل بين العدالة الرسمية والتقليدية، والبيانات المتعلقة بمنع العنف الجنساني
- دعم التفتيش القضائي ونزاهة القضاء والدعوة إليهما
- تحسين إدارة السجون
- تقديم الدعم إلى لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة
- الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان

وبصرف النظر عن هذه الإنجازات، تم تحديد بعض الثغرات الشاملة لعدة مجالات. وبوجه عام، لا توجد استراتيجية مشتركة على نطاق البلد لاستعادة سلطة الدولة وبسطها، ولا يوجد تعريف متفق عليه لمصطلح "الاستقرار" بين الحكومة المضيفة والمجتمع الدولي، بما في ذلك البعثة، والمجتمع المدني. واعتبر ذلك عائقاً رئيسياً أمام تنفيذ جهد موحد لمعالجة الثغرات على أساس الميزة النسبية لكل جهة فاعلة.

واعتبر أن تطوير البنية التحتية وبناء القدرات قد بلغا حد المكاسب المتناقصة، وكان البدء في تسليمهما إلى الحكومة خياراً متاحاً. ومن شأن الاستعراض النقدي للميزة النسبية للبعثة في جميع مجالات النتائج التي تم استكشافها في هذا التقييم أن يمكنها من إعادة التوازن إلى أولوياتها.

ويشير تصور المجتمع المحلي وتجربة الشركاء إلى أن التدخلات المقبلة ينبغي أن توازن بين تلبية الاحتياجات الأمنية والسياسية والإنمائية واحتياجات بناء السلام من أجل إرساء سيادة القانون بطريقة أكثر استدامة وشمولية. وسيكون ذلك متسقاً أيضاً مع الدعوة التي أطلقها مؤتمر القمة الموسع للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الذي عقد في نجامينا في آذار/مارس 2021 إلى "زيادة عدد المدنيين"، اعترافاً بمحدودية التدخلات العسكرية.

وأخيراً، تحسنت بصورة طفيفة مقاضاة ومعالجة الجرائم الخطيرة، بما في ذلك انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، ومع ذلك تدهورت الحالة العامة لحقوق الإنسان في الشمال والوسط واستمر الإفلات من العقاب على هذه الجرائم. وفي هذا الصدد، شجع المحاورون البعثة على أن تمارس نفوذها بصورة أكثر حزمًا باستخدام مساعيها الحميدة وقدرتها على الحشد ودعوتها السياسية.

ويقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية ما مجموعه ثمان توصيات هامة موجهة إلى البعثة. وتتماشى هذه التوصيات مع النتائج وجرى تحديدها بالتشاور مع النظراء في البعثة والشركاء الخارجيين. وتشير التوصيات إلى مجالات نتائج محددة ذات أهمية حاسمة ووثيقة الصلة، إضافة إلى المجالات التي يمكن للبعثة، مع شركائها، أن تضيف قيمة كبيرة إليها. والتوصية الأولى (وضع استراتيجية مشتركة على نطاق البلد بشأن استعادة سلطات الدولة وبسطها) شاملة، وتتطلب نهجاً وجهداً شامليين للبعثة بأكملها للتمكن من تنفيذ التوصيات الأخرى.

وتتناول التوصيات دعم نزاهة النظام القضائي، وتحسين استخدام المساعي الحميدة لتعزيز عمليات الإصلاح، وكذلك التحقيق والمقاضاة المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وإجراء استعراض نقدي لجهود بناء القدرات، وتعزيز التعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وتحسين برامج الاتصال لتوعية السكان بحقوقهم والتزاماتهم القانونية.

أولا - مقدمة

1 - تمثل الغرض من التقييم في الوقوف على مدى تحقيق النتائج الرئيسية في مجال سيادة القانون في وسط وشمال مالي من خلال الدعم الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وبناء على ذلك، قدمت مقترحات في التقييم تدعو إلى إدخال تحسينات وتغييرات في استراتيجية البعثة للبرمجة والتنفيذ. ويهدف التقييم إلى المساهمة في المساءلة والتعلم من الدروس من أجل تحسين الفعالية العامة للبعثة.

2 - وأجري التقييم وفقا لقواعد ومعايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة⁽¹⁾. وطلبت تعليقات بشأن مشروع التقرير من البعثة وكيانات الأمانة العامة ذات الصلة، وأخذت في الاعتبار في التقرير النهائي. وترد تعليقات البعثة في المرفق. وجمعت نتائج التقييم في ثلاث ركائز تليها نتيجة شاملة، وهي:

ألف - التواجد: زيادة إمكانية الوصول إلى نظام العدالة واستجابته

باء - القدرة: تطبيق واستخدام المعرفة وأفضل الممارسات ومعايير حقوق الإنسان على نحو متسق وموثوق به

جيم - الشرعية: تحسين نظرة السكان إلى شرعية نظام العدالة وثقتهم فيه

دال - النتيجة الشاملة

ثانيا - المعلومات الأساسية والسياق

3 - بدأت الحالة في مالي التي أدت إلى إنشاء البعثة تتطور في عام 2012 مع قيام الجماعات المسلحة بشن هجمات في الشمال. وقد دفع ذلك مجلس الأمن إلى اتخاذ القرار 2100 (2013)، الذي أنشأ بموجبه البعثة، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ونقل إليها مهام بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية. ومنذ عام 2015، امتد النزاع في الشمال إلى وسط مالي والمناطق الحدودية مع بوركينا فاسو والنيجر. ودفع ذلك مجلس الأمن إلى إدراج وسط البلد في ولاية البعثة ابتداء من عام 2018.

4 - وقد انخرطت البعثة أساسا في عمليات السلام والعمليات السياسية منذ إنشائها. وتجلى ذلك في القرارين 2480 (2019) و 2531 (2020)، اللذين أسند المجلس بموجبهما أولويتين استراتيجيتين إلى البعثة: (أ) دعم تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي من جانب الأطراف المالية وغيرها من الجهات الفاعلة المالية ذات الصلة؛ (ب) تيسير تنفيذ الجهات الفاعلة في مالي لاستراتيجية شاملة بقيادة سياسية لحماية المدنيين، والحد من النزاعات الطائفية، وإعادة بسط سلطة الدولة واستئناف تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية في وسط مالي.

5 - وواصلت البعثة، في صميم الولاية الموكلة إليها، دعم عودة سلطات الدولة واستعادتها وبسطها، ولا سيما في الشمال والوسط، حيث أدى الفساد والإفلات من العقاب الملحوظان إلى تقويض شرعية مؤسسات الدولة، مما أدى بدوره إلى تفاقم ديناميات النزاع. ووفقا لقاعدة بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية⁽²⁾،

(1) فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، "قواعد ومعايير التقييم"، 2017.

(2) متاحة على الرابط التالي: <http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports>.

تراجع ترتيب مالي على جميع المؤشرات بين عامي 2009 و 2019، وكان أكبر تراجع يتعلق بمؤشري "الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب" و "سيادة القانون". وبالمثل، وضع مشروع العدالة العالمية مالي في المرتبة 106 من أصل 128 بلدا وولاية قضائية في جميع أنحاء العالم (مؤشر سيادة القانون 2020) وأشار إلى تدهور كبير في النظام والأمن⁽³⁾.

6 - وتمثل سيادة القانون مبدأ من مبادئ الحوكمة يخضع فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات، العامة منها والخاصة، بما في ذلك الدول نفسها، للمساءلة بموجب القوانين المنشورة والمطبقة بشكل متساوٍ والتي يُحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل وتتسق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان (S/2004/616، الفقرة 6). وبذلك، فإن سيادة القانون هي في صميم الاستقرار والحوكمة المشروعة والعقد المبرم بين الدولة المالية ومواطنيها. وكان غيابها عاملا حاسما في زعزعة استقرار عملية السلام بتقويض حماية المدنيين وتأجيج مظالم السكان وانعدام ثقتهم في الدولة⁽⁴⁾.

7 - وقد ظل الوضع السياسي والأمني متقلبا طوال الفترة التي يغطيها التقييم (2017-2020)⁽⁵⁾. ورأى معظم الذين أجريت معهم مقابلات أن الحالة تدهورت في الواقع خلال هذه الفترة. وثمة عوامل إضافية مرتبطة بالسياق شكلت تحديات أمام دعم البعثة لاستعادة سلطة الدولة وبسطها، بما في ذلك في مجال سيادة القانون، مما أدى إلى نشوء مخاطر تقويض الإنجازات والتقدم. وشملت هذه العوامل ما يلي:

(أ) وجود عدد كبير من الجهات الفاعلة الدولية التي لم تكن متوائمة تماما وتعمل في غياب استراتيجية متفق عليها لتحقيق الاستقرار، مما حد من التخطيط على المدى الطويل والتمويل والتنسيق فيما بينها ومع حكومة مالي؛

(ب) أدى عدم الرضا عن ولاية البعثة وعدم فهمها بوضوح من حيث مستوى قوتها ومرونتها في معالجة الشواغل الأمنية إلى تهديد سمعة البعثة ومصداقيتها ونفوذها؛

(ج) أضعفت محدودية تولي أصحاب المصلحة الرئيسيين زمام عملية السلام من تطوير الإصلاحات السياسية والمؤسسية الرئيسية وقبولها وتنفيذها؛

(د) أدت القيود المالية والقيود على الموارد البشرية والأولويات المتنافسة لحكومة مالي إلى تقويض نشر ودعم واستبقاء الجهات الفاعلة والمؤسسات الحكومية في الشمال والوسط؛

(هـ) هناك مستوى منخفض عميق الجذور من الثقة في فعالية ونزاهة نظام العدالة الرسمي في أوساط الخبراء والسكان الماليين.

(3) يقيم مؤشر سيادة القانون الذي وضعه مشروع العدالة العالمية الأداء في مجال سيادة القانون في 128 بلدا وولاية قضائية عبر ثمانية عوامل رئيسية: القيود المفروضة على سلطات الحكومة؛ وغياب الفساد؛ والحكومة المفتوحة؛ والحقوق الأساسية؛ والنظام والأمن؛ والإنفاذ التنظيمي؛ والعدالة المدنية؛ والعدالة الجنائية. انظر World Justice Project, "Mali ranked 106 out of 128 countries on Rule of Law, dropping two positions", 11 March 2020.

(4) Charles Briefel and others, *Extension of State Authority in the Areas of Justice and Corrections: A Lessons Learned Study on the Work of the United Nations Peace Operations* (United Nations, Department of Peace Operations, 2019).

(5) اختيرت هذه الفترة لمرعاة التحولات الهامة في الولاية، مثل إدراج وسط البلد، وآخر الأحداث السياسية في البلد، وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

8 - وفي حين تبين أن هذه التحديات وغيرها لا تزال قائمة على الأرجح في الأجل المتوسط، قامت البعثة بتكييف برامجها وعملياتها للتصدي لها في الأجل القصير. ويرد في هذا التقرير وصف تفصيلي لبعض عمليات التكيف.

ثالثاً - المنهجية

9 - غطى التقييم الفترة 2017-2020 وشمل جمع البيانات عن بعد والعمل الميداني لجمع المعلومات من مجموعة واسعة من الجهات الوطنية والدولية صاحبة المصلحة والمؤسسات التي تعمل في قطاع سيادة القانون في أربعة مواقع في شمال ووسط مالي (تمبكتو وغاز وموبتي وباماكو) من خلال أساليب مختلفة. وكانت هذه الجهات والمؤسسات في المقام الأول من عناصر القضاء والإصلاحات (مثل المحاكم والسجون والقضاة وموظفي الإصلاحات)، وإنفاذ القانون (مثل الشرطة والحرس الوطني والدرك)، وحقوق الإنسان، والإدارة المدنية (مثل الحكام ورؤساء البلديات)، والأمن (مثل قوات الدفاع والأمن المالية). ويقدم الجدول 1 أدناه موجزا لمجموعات أصحاب المصلحة التي جرى التفاعل معها لأغراض التقييم.

الجدول 1

أصحاب المصلحة الرئيسيون في التقييم

المتعددة الأبعاد لتحقيق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة					
المستفيدون النهائيون	المستفيدون من الخدمات	الاستقرار في مالي	شركاء الأمم المتحدة	الشركاء الخارجيون	المجتمع المدني
• الشرطة	• وزارة العدل وحقوق الإنسان	• قسم العدالة وشؤون السجون	• مقر الأمم المتحدة	• جهات مختارة	• الجهات الفاعلة
• الحرس الوطني	• وزارة الدفاع وقوات الأمن	• شعبة حقوق الإنسان	• مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	• من المانحين الثنائيين للصندوق الاستئماني والكيانات الإقليمية	• في المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية
• قوات الدفاع والأمن المالية	• الوحدة القضائية المتخصصة المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية	• الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	• هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)	• الخبراء القضائيون الماليون	
• الادعاء العام	• لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة	• شعبة الشؤون السياسية	• برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		
• الإصلاحات					
• السكان في شمال ووسط مالي					

10 - وأجري ما مجموعه 85 من المقابلات الفردية والمناقشات لمجموعات التركيز مع أكثر من 150 فرداً (45 في المائة من البعثة وإدارة عمليات السلام و 55 في المائة من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، وحكومة مالي، ومنظمات المجتمع المدني، والخبراء)، واستعرضت الوثائق الوطنية ووثائق البعثة، وحلت البيانات الثانوية، وأجريت عمليات رصد.

11 - واختيرت البيانات الثانوية المستخدمة والمقتبسة في هذا التقرير من مصادر ومؤسسات مرموقة، بما في ذلك الدراسات البحثية، والدراسات الاستقصائية للسكان أو الخبراء، والمؤشرات. وترد الإشارة هنا إلى ثلاثة مصادر بيانات ثانوية رئيسية هي:

(أ) *Mali-Mètre*، وهي دراسة استقصائية سنوية على نطاق البلد تجريها مؤسسة فريدرك - إبيرت؛

(ب) الدراسات الاستقصائية الفصلية للسكان التي يجريها معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام؛

(ج) *مؤشر سيادة القانون*، الصادر عن مشروع العدالة العالمية.

12 - وعقدت حلقتا عمل للتحقق، إحداهما مع البعثة والأخرى مع شركاء ثنائيين ومتعددي الأطراف، في النصف الأول من شهر أيلول/سبتمبر 2021، واستعرضت ونوقشت خلالهما نتائج التقييم المفصلة. وقدمت حلقتا العمل أيضا مدخلات وأفكارا للتوصيات الواردة في الفرع الخامس أدناه.

13 - ومن القيود الرئيسية التي واجهها التقييم الحالي عدم وجود بيانات مستمدة من رصد وتنفيذ برامج البعثة بشأن النتائج ذات الصلة أو المساهمة في النتائج، أو عدم اكتمال هذه البيانات. وقد تقاوم ذلك بسبب نقص البيانات الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات).

رابعاً - نتائج التقييم

ألف - **التواجد: على الرغم من زيادة التواجد العام لمؤسسات سيادة القانون في شمال البلد ووسطه، تبين أن إمكانية الوصول إلى هذه المؤسسات وتلبيتها لاحتياجات السكان غير مضمونتين وغير كافيتين**

1 - **حاولت البعثة تحقيق الاستقرار في الحالة الأمنية لتهيئة بيئة تفضي إلى زيادة تواجد مؤسسات سيادة القانون، مع تحقيق نجاح محدود**

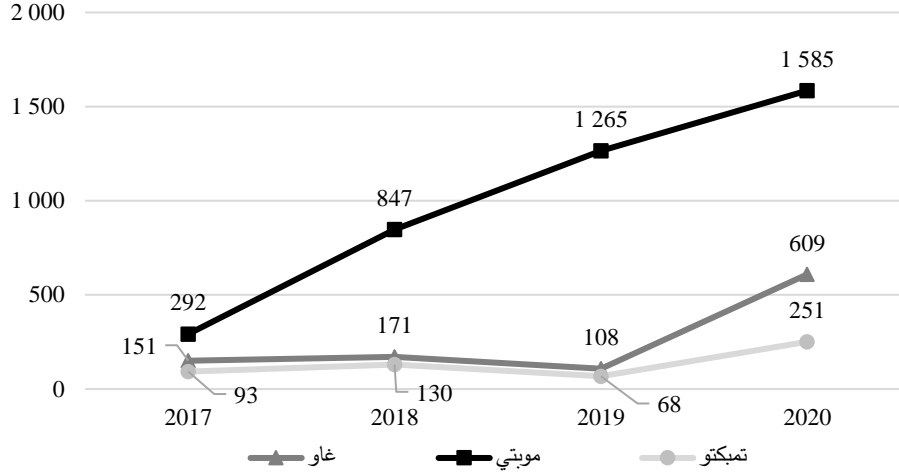
14 - ظلت الحالة الأمنية شديدة النقلب في شمال البلد ووسطه على حد سواء، رغم تباين ديناميات النزاع. وبالنظر إلى عدد الهجمات والوفيات، ظل الشمال أكثر استقراراً من الوسط، ويرجع ذلك أساساً إلى اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر والذي وقع في عام 2015⁽⁶⁾. ومع ذلك، واصلت المنطقة الوسطى من مالي تسجيل أكبر عدد من الهجمات ضد المدنيين منذ عام 2018، وكانت منطقة موبتي مركزها، واتسمت بوجود العديد من العناصر المسلحة وعدم وجود اتفاق سلام (انظر الشكل الأول⁽⁷⁾). وفي عام 2020، شهدت جميع المواقع زيادة حادة في عدد الوفيات.

(6) وقع بين حكومة مالي وائتلاف الجماعات المسلحة الرئيسيين، وهما ائتلاف الجماعات المسلحة وتنسيقية الحركات الأروادية من الشمال.

(7) أكد مركز العمليات المشتركة للبعثة أن بيانات ما قبل عام 2019 لا يمكن التحقق منها، وبالتالي لا يمكن استخدامها.

الشكل الأول

عدد الوفيات الإجمالية بين عامي 2017 و 2020 في مناطق مختارة



المصدر: مشروع بيانات مواقع وأحداث النزاع المسلح.

- 15 - وأكد المدنيون الماليون، باعتبارهم الضحايا الرئيسيين للهجمات وعواقبها، زيادة الانقلابات. ووفقا للنتائج المجمعة من استقصاء *Mali-Mètre* رقم 12، الصادر في عام 2021، ومعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، لاحظ حوالي ثلث المجيبين تدهورا في الحالة الأمنية وشعروا بخطر أكبر خلال عام 2020.
- 16 - واستجابة للحالة الأمنية السائدة في الشمال والوسط، وضعت البعثة وشركاؤها عددا كبيرا من التدخلات التي تركز على الأمن. ومن بين هذه التدخلات، اعتبرت الجهات المستطلعة الرئيسية إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أهم العناصر لتحقيق الاستقرار الأمني، وبالتالي استعادة سلطة الدولة وعودتها وبسطها.
- 17 - وقدمت البعثة مساهمات كبيرة في تنفيذ وتنسيق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الشمال عن طريق بناء القدرات التشغيلية والتقنية للجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونتيجة لهذه العملية، كان في الشمال ما مجموعه 75 000 عضو من الجماعات الموقعة مسجلين مسبقا، ووجد أن حوالي 26 000 عضو مؤهلون لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، منهم 10 000 عضو مؤهلون للاندماج في قوات الدفاع والأمن المالية، و 16 000 عضو مؤهلون للاندماج في الحياة المدنية من خلال إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. وعلى الرغم من هذا الزخم الأولي، شهدت العملية تأخيرات كبيرة في التنفيذ تعزى إلى تزايد الخلافات وانعدام الثقة بين الجماعات المسلحة الموقعة والحكومة، فضلا عن الالتزامات التي لم يتم الوفاء بها من كلا الطرفين⁽⁸⁾.

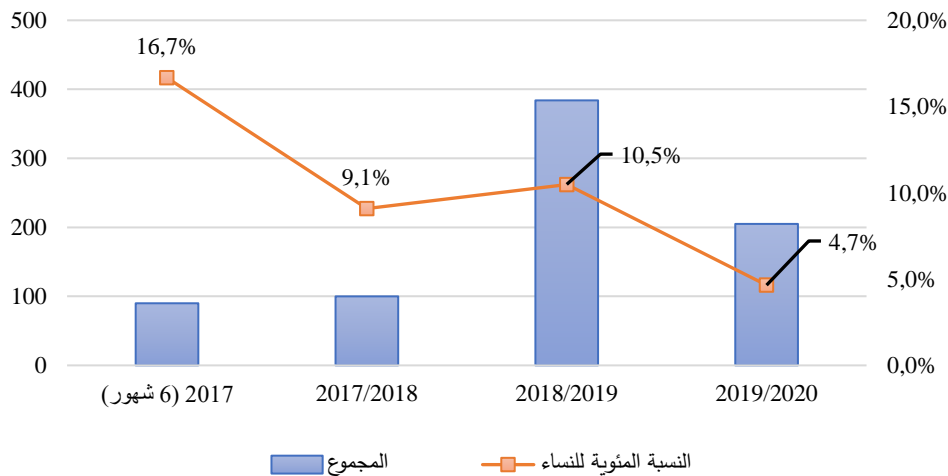
(8) حللها بتعمق أيضا مركز كارتر (انظر The Carter Center, "Report of the independent observer: observations on the implementation of the Agreement on Peace and Reconciliation in Mali, resulting from the Algiers process", December 2020. متاح على الرابط التالي: www.cartercenter.org/news/pr/2020/mali-121620.html).

18 - وفي وسط البلد، الذي لم يكن هناك اتفاق سلام شامل بشأنه، شرعت البعثة في برنامج للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية لمنع تجنيد الشباب المعرضين للخطر في الجماعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، أطلقت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج برنامجا مجتمعيا لإعادة التأهيل من أجل تشجيع جماعات الدفاع عن النفس والميليشيات على التجرد من سلاحها طوعا.

19 - وبالإضافة إلى إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، اعتبرت أفرقة الخفارة المجتمعية ومجموعات المشاورات الأمنية المجتمعية التي أنشأتها ودعمتها شرطة الأمم المتحدة واحدة في إقامة علاقة تتسم بالاحترام والثقة المتبادلة بين المدنيين وقوات الأمن الداخلي. وتركز شرطة الأمم المتحدة بشكل متزايد على تعزيز ممارسات الخفارة المجتمعية، كما يتضح من مقدار التدريب المقدم (انظر الشكل الثاني)⁽⁹⁾. ولم يتضح بعد أثر التدريب لأنه ينفذ تدريجيا في شتى المناطق المحلية. وفي الوقت نفسه، أظهرت البيانات الصادرة عن معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام⁽¹⁰⁾ التي تغطي وسط البلد (نيسان/أبريل 2019 - تشرين الثاني/نوفمبر 2020) زيادة كبيرة في مستوى الثقة في أوساط السكان بقوات الدفاع والأمن المالية والدرك والشرطة. غير أن الرضا العام للسكان عن الإجراءات التي اتخذتها الدولة لمكافحة انعدام الأمن كان منخفضا، حيث أعرب أكثر من النصف (51 في المائة) عن عدم الرضا.

الشكل الثاني

أفراد الأمن الماليون الذين دربتهم شرطة الأمم المتحدة على أعمال الخفارة المجتمعية



20 - وعلى الرغم من هذه المساهمات، أقر أصحاب المصلحة عموما بأن موارد البعثة محدودة وبأنها تواجه خطر تحميلها أعباء تفوق طاقتها، وذلك بالنظر إلى حجم المنطقة المشمولة وتمديد ولايتها في عام 2018، لكنهم اختلفوا في وجهات نظرهم حول أهمية ومستوى الأمن المطلوب لاستعادة سلطة الدولة. فمن ناحية، كثيرا ما أشارت الجهات المستطلعة الرئيسية من البعثة والكيانات الحكومية إلى انعدام الأمن باعتباره العامل الرئيسي الذي يحول دون العودة المستدامة للجهات القضائية الفاعلة إلى مناطق ولايتها. ومن ناحية أخرى، لاحظ العديد من الشركاء الذين أجريت معهم مقابلات وجود عاملين لا يقلان أهمية

(9) بسبب القيود المفروضة جراء جائحة كوفيد-19، انخفض عدد المتدربين في الفترة 2019-2020.

(10) بيانات تم تلقيها عن طريق البريد الإلكتروني، ولكنها غير متاحة للنشر أو التداول.

يؤخران عودة الدولة، وهما الافتقار المتصور إلى الإنفاذ والموارد والحوافز للنشر من جانب الحكومة، والافتقار إلى تدخلات متناسبة في مجال الحماية الاجتماعية، مثل البرامج الإنسانية والإنمائية. وقد أقر مؤتمر القمة الموسع للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الذي عقد في نجامينا في آذار/مارس 2021 بتلك الآراء بالدعوة إلى "زيادة عدد المدنيين"، وذلك اعترافاً بمحدودية التدخلات العسكرية وتأكيدها على أن العمل الهام الذي تضطلع به قوات الأمن في استعادة السلامة يجب أن يستكمل بإدارة عامة وخدمات عامة تتسم بالفعالية في المواقع الهشة.

21 - وبالمثل، لم يكن المالئون دائماً يعتبرون الأمن أهم تحد في حياتهم اليومية. وتم تأكيد ذلك في استقصاء *Mali-Mètre* وفي بيانات المسح الصادرة عن معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام⁽¹¹⁾. وعلى الرغم من أن مكافحة انعدام الأمن ظلت في كثير من الأحيان في المراكز الثلاثة الأولى، فقد أشار المجيبون باستمرار إلى الفقر والبطالة (بين الشباب) وانعدام الأمن الغذائي وانعدام الحوكمة باعتبارها التحديات الرئيسية التي تواجه مالي.

2 - ساهمت البعثة في زيادة التواجد المؤسسي وتوافر سيادة القانون؛ مع ذلك، ثبت أن استدامتهما تشكل تحدياً

22 - تحسن توافر وتواجد مؤسسات سيادة القانون، مثل المحاكم ومراكز الشرطة ومرافق الاحتجاز، في شمال البلد ووسطه، ويرجع ذلك أساساً إلى مساهمة البعثة في تخطيط وتيسير وتمويل بناء هذه المؤسسات وإعادة تأهيلها. ورغم أن خط الأساس الفعلي لم يكن معروفاً، أكد المجيبون الحكوميون المالئون أن بعض المحليات لم يكن لديها أي بناء حكومي أو بنية تحتية حكومية سابقاً. وأبلغت البعثة منذ إنشائها عن إعادة تأهيل ما مجموعه 14 محكمة و 11 سجناً في غاو وتمبكتو وكيدال وموبتي.

23 - وقد أدى الصندوق الاستئماني للبعثة دوراً رئيسياً في تنفيذ تلك الأنشطة التي صدر بها تكليف. وفي الفترة من نيسان/أبريل 2018 إلى حزيران/يونيه 2020، التزم أكثر من 20 شريكاً ثنائياً⁽¹²⁾ بتقديم ما مجموعه 28,6 مليون دولار لدعم عودة سلطة الدولة، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، وإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ودعمت البعثة معظم مشاريع البنية التحتية عن طريق الصندوق الاستئماني. وبالإضافة إلى ذلك، وبفضل المبلغ الذي قدره 18 مليون دولار المقدم من خلال مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن استعادة سلطة الدولة والوصول إلى العدالة في مالي (2014-2020)، تم إصلاح وتجهيز 146 مبنى (50 إدارة إقليمية، و 13 سلطة محلية، و 60 دائرة قضائية، و 14 دائرة سجون، و 9 دوائر أمنية).

(11) Stockholm International Peace Research Institute and Point Sud, "Projet Mali-centre pour la sécurité et le développement : enquête menée sur les PSDG dans le centre du Mali du 10 au 24 juin 2020", 2020.

متوفر في شكل مطبوع فقط. وجميع تقارير *Mali-Mètre* متاحة على الرابط التالي: <https://mali.fes.de/mali-metre>.

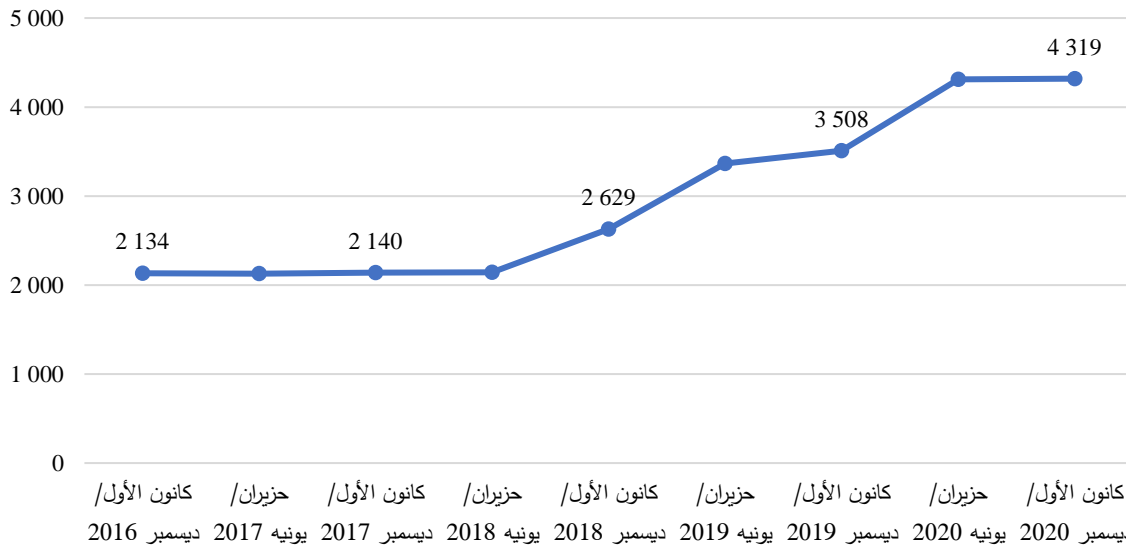
(12) خصص بعض المانحين أموالاً للعدالة والإصلاحات والمشاريع المتصلة بحقوق الإنسان، مثل لجنة التحقيق الدولية المعنية بمالي، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتعزيز سلسلة العدالة الجنائية، مع التركيز على إدماج النساء والأطفال في المشاريع.

24 - وبالمثل، أحرز تقدم كبير في توسيع نطاق دوائر السجون. وفي عام 2012، وقبل إنشاء البعثة، كان نظام السجون في مالي يتسم بعدم كفاية البنية التحتية للسجون والظروف اللاإنسانية⁽¹³⁾. وقد حسنت البعثة، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مشروع سجون نيلسون مانديلا (2017-2021)، إدارة السجون وقدراتها بشكل كبير.

25 - وقد زادت هذه الهياكل الأساسية من بروز الدولة بين السكان. ووفقا لاستقصاء *Mali-Mètre* رقم 12، لاحظ 42 في المائة من السكان الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية زيادة في مراكز الشرطة خلال السنتين السابقتين للدراسة الاستقصائية، في حين لاحظ 62 في المائة منهم زيادة في قوات الشرطة والدرك. وقد تأكد هذا الظهور البارز أيضا من خلال زيادة نشر قوات الأمن الداخلي المالية (التي تتألف من الشرطة الوطنية والدرك والحرس الوطني ودائرة الحماية المدنية) (انظر الشكل الثالث). وعلاوة على ذلك، وبتقديم البعثة إسهاما تقنيا لمختلف منظمات المجتمع المدني، تم نشر 686 مساعدا قانونيا في جميع أنحاء البلد لتقديم المساعدة القضائية إلى المدعى عليهم.

الشكل الثالث

عدد أفراد الأمن الماليين المنتشرين في شمال البلد ووسطه



المصدر: شرطة الأمم المتحدة التابعة للبعثة.

26 - ورغم هذا التقدم، فإن مدى فعالية هذه المؤسسات يظل موضع شك. وقد تأكد في تقرير الأداء السابق لميزانية البعثة (2020) أن 14 محكمة من مجموع 23 محكمة في الشمال والوسط تعمل جزئيا، في حين نُقلت سبع محاكم لأسباب أمنية، مما رفع عدد المحاكم التي تعمل جزئيا إلى 21 محكمة من أصل

(13) United Nations Development Programme and others, "Projet GFP Prisons Mandela : projet d'appui à l'amélioration du système pénitentiaire au Mali", project duration: 2017–2021, (n.d.) على مزيد من المعلومات على الموقع الشبكي www.ml.undp.org/content/mali/fr/home/projects/GFP-Prisons-Mandela.html.

23 محكمة⁽¹⁴⁾. ويحتاج ما لا يقل عن ثلث السجون البالغ عددها 16 سجنًا المستهدفة بالتفصيل الكامل بحلول نهاية عام 2020 إلى تعزيز الأمن المادي وحماية موظفي السجون والسجناء.

27 - وأبرز ذلك التحديات المتأصلة في الحفاظ على البنية التحتية للدولة وتواجدها، وقد تفاقم ذلك بسبب المناخ القاسي (مثل التقلبات في هطول الأمطار الغزيرة، والارتفاع المفرط في درجات الحرارة) وعدم وضوح ما إذا كانت الحكومة لديها موارد كافية لتغطية تكاليف الصيانة وإعادة التأهيل.

3 - استمرار انعدام الأمن، فضلا عن انعدام الحوافز وعدم الإنفاذ، حال بشكل كبير دون عودة الجهات الفاعلة في الدولة على نحو مستدام أو آخرها أو عرضها للخطر، وقوض فعالية مؤسسات سيادة القانون

28 - بوجه عام، لم تسفر الجهود الرئيسية المبذولة لتحسين الأمن وبناء الهياكل الأساسية للدولة وإعادة تأهيلها تلقائيا عن وجود موظفي العدالة الجنائية والإدارة المدنية على نحو مستدام في مناطق ولايتهم. وأفيد بأن التواجد المتقطع والمحدود والتغيب لفترات طويلة يمثلان مشكلتين رئيسيتين تهددان حصول المجتمع المحلي على خدمات العدالة.

29 - وبسبب انعدام الأمن، نقل بعض القضاة إلى أماكن أكثر أمنا، وكانت البعثة ترافق موظفي العدالة من حين لآخر إلى ولاياتهم القضائية لعقد جلسات استماع قضائية. وكان بعض القضاة غائبين باستمرار عن المواقع المخصصة لهم أو يعملون من باماكو حسبما ورد. غير أن حالة التوظيف في مرافق السجون تحسنت، حيث تولى أكثر من 90 في المائة من الضباط (76 ضابطا) مناصبهم في الشمال و 93 في المائة (80 ضابطا) في منطقة موبتي⁽¹⁵⁾.

30 - ونوقشت العلاقة بين وجود مختلف الجهات الفاعلة والمؤسسات الحكومية على نطاق واسع خلال المقابلات. ولاحظ بعض موظفي البعثة أن وجود موظفي العدالة مشروط جزئيا بوجود الإدارة المدنية، التي يفترض أن لها أثرا محفزا على استعادة الأمن وسلطة الدولة عموما. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2016، لوحظ اتجاه تنازلي في وجود إداريين مدنيين على جميع مستويات الحكم (أي الحكام والمحافظون ونواب المحافظين) في شمال البلد ووسطه، من 37 في المائة إلى 12 في المائة بحلول كانون الأول/ديسمبر 2020 عموما (انظر الشكل الرابع).

31 - ولاحظ المليون أيضا تباين مستويات وجود الجهات الفاعلة الحكومية، بما في ذلك سلك القضاء. ووفقا لنتائج استقصاء Mali-Mètre رقم 12، يعتقد 41 في المائة من المجيبين أن توافر القضاء وغيرهم من موظفي المحاكم، مثل المحامين في الشمال، لم يتغير خلال السنتين الماضيتين (غاو: 79 في المائة، تمبكتو: 20 في المائة)، في حين لاحظ 58 في المائة من المجيبين في كيدال انخفاضاً⁽¹⁶⁾. ولاحظت المجتمعات المحلية في الوسط أيضا تباين مستويات التواجد في بلدياتها (معهد ستوكهولم الدولي لبحوث

(14) United Nations Multidimensional Integrated Stabilization Mission in Mali (MINUSMA), "Évaluation de la performance du pilier DSRSG/RC/HC (2019–2020)". متوفر في شكل مطبوع فقط.

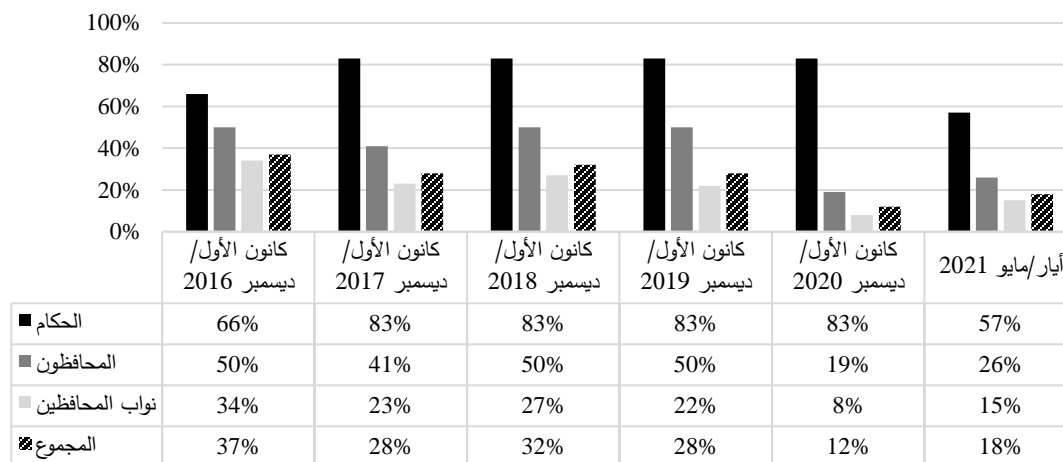
(15) أبلغ عن ذلك قسم العدالة وشؤون السجون التابع للبعثة.

(16) Friedrich Ebert Stiftung, Mali-Mètre : Enquête d'opinion, « Que pensent les Malien(ne)s ? » (Bamako, 2021), annex, table A7. <http://library.fes.de/pdf-files/bueros/mali/10100/2021-12.pdf> على الرابط التالي.

(السلام، 2020) حيث تراوحت نسبة التغيب الواضح بين 21 في المائة (نواب المحافظين في سيغو) و 52 في المائة (المحافظون في موبتي).

الشكل الرابع

النشر حسب الفئة، من كانون الأول/ديسمبر 2016 إلى أيار/مايو 2021



المصدر: شعبة الشؤون المدنية التابعة للبعثة.

32 - ويشكل غياب موظفي العدالة أو وجودهم المؤقت أو نقلهم إلى أماكن أخرى إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون إعادة بناء نظام قضائي يعمل بكامل طاقته ويلبي الاحتياجات في مالي⁽¹⁷⁾. ووفقا لمشروع العدالة العالمية، احتلت مالي المرتبة 111 فيما يتعلق بالعدالة المدنية والمرتبة 120 فيما يتعلق بالعدالة الجنائية من بين 128 بلدا في عام 2020. وسجل البلد نتائج أقل من المتوسط بالنسبة لـ 11 من بين 14 من العوامل الفرعية في منطقتيه وبين البلدان المنخفضة الدخل، ووجد الخبراء أن نظم التحقيق الجنائي والفصل الجنائي غير فعالة إلى حد كبير بسبب نقص الموارد وعدم كفاية الموظفين والتأخير⁽¹⁸⁾.

33 - وبالإضافة إلى التغيب عن العمل، واجهت المجتمعات المحلية في مالي حواجز هيكلية في الوصول إلى خدمات قضائية جيدة النوعية أو الحصول عليها. وكان أبرزها ما يلي: (أ) المسافة إلى أقرب محكمة أو إلى القاضي (لا سيما إذا كان عمل المحكمة أو القاضي في المناطق الحضرية أو من باماكو فقط)؛ (ب) تكلفة فتح قضايا المحاكم وتجهيزها؛ (ج) الحواجز اللغوية أو نقص المعلومات عن كيفية التماس المساعدة القضائية، في بعض الحالات.

(17) بيد أن التواجد لا يتساوى دائما مع فعالية النظام القضائي، لأن موظفي العدالة الغائبين لا يزال بمقدورهم أداء خدماتهم عن بعد. ومن ثم، نظر التقييم في عدد جلسات الاستماع والقضايا التي تم تجهيزها بوصفها بديلا عن فعالية النظام - مع توافر بيانات البعثة لتمكين وغا فقط. وباستثناء تراجع عدد جلسات الاستماع والقضايا في تمبكتو في الفترة 2017-2018، لم يختلف العدد الإجمالي للجلسات الجنائية والمدنية على أساس سنوي بصورة كبيرة. ولا يمكن للأدلة المتاحة أن تظهر اتجاها ملحوظا بين عامي 2016 و 2020 من حيث التغيرات في الحالات المبلغ عنها، وتراكم القضايا، وحالات التأخير، وبلوغ الأهداف، إن وجدت.

(18) World Justice Project, "The rule of law in Mali: key findings from the qualified respondents' questionnaires and general population poll", 2020 متاح على الرابط التالي: <https://worldjusticeproject.org/our-work/publications/country-reports/rule-law-mali>

34 - وفي ظل هذه الخلفية، كان من بين المساهمات الهامة للبعثة في تحسين فعالية نظام سيادة القانون واستجابته تقديم الدعم لإنشاء الوحدة القضائية المتخصصة المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. والوحدة القضائية المتخصصة وفرقة التحقيق التابعة لها تعملان بكامل طاقتهما، مع وجود مدع خاص معين، و 12 قاضيا و 11 موظفا قضائيا آخر، إلى جانب فرقة تحقيق تضم 50 من محققي الشرطة، وتتولى وحدها المسؤولية عن التحقيق في جرائم الإرهاب وملاحقتها قضائيا. ودعمت شرطة الأمم المتحدة فرقة التحقيق المتخصصة بالتدريب والدعم التقني في مجال علم الأدلة الجنائية وإدارة مسرح الجريمة وإنشاء قواعد بيانات جنائية وإجراء تحقيقات في الجريمة المنظمة والجرائم المتصلة بالإرهاب.

35 - ومن المساهمات الهامة الأخرى إنشاء إطار للتشاور من أجل سلسلة العدالة الجنائية - وهي شبكة غير رسمية مؤلفة من جهات فاعلة رئيسية، حكومية وغير حكومية، في مجال سيادة القانون في عدة مناطق تجتمع بانتظام وتناقش الثغرات والاحتياجات للحفاظ على عمل سلسلة الإجراءات الجنائية ومواصلة التقدم. غير أن النساء والمجموعات النسائية بصفة عامة لا تكاد تكون ممثلة في تلك الاجتماعات. وهذا يعكس التمثيل المحدود أصلا للمرأة في قطاع العدالة بصفة عامة. ومع ذلك، يعتقد أن إطار التشاور يمكن أن يتطور إلى نهج أطول أجلا أو يغلب عليه الطابع الرسمي بدرجة أكبر لتحسين إمكانية الوصول إلى العدالة وثقة السكان في نظام العدالة.

36 - وعدلت البعثة برنامجها بعدة طرق أخرى لمعالجة التغيب عن العمل. وقد أعربت حكومة مالي والجهات الفاعلة المعنية بسيادة القانون عن تقديرها لتدابير التخفيف، مثل جلسات الاستماع عن بعد أو المحاكم المتنقلة. غير أن هذه التدابير تميل إلى أن تكون مكلفة ومحفوفة بالمخاطر، ولا تعتبر مستدامة على مدى فترة زمنية أطول، كما أنها تتطوي على خطر جعل غياب موظفي العدالة أمرا طبيعيا. ومن التعديلات البرنامجية الواعدة للتغلب على التغيب عن العمل وتحسين النزاهة القضائية تقديم الدعم للسلطات الوطنية لوضع استراتيجية للرقابة الداخلية والتفتيش القضائي.

باء - القدرة: أحرزت البعثة تقدما كبيرا في دعم عمليات الإصلاح التشريعي ولكنها لم تحقق الفعالية والاستدامة في أنشطتها المتعلقة ببناء القدرات

1 - ساهمت البعثة في إصلاح الإطار التشريعي وإطار السياسات لنظام العدالة الجنائية، ومع ذلك ظلت معظم مشاريع القوانين في شكل مشروع أو معلقة

37 - كان دعم عملية إصلاح العدالة الشاملة جزءا أساسيا من العمل التمهيدي للبعثة، وأعرب العديد من الشركاء عن تقديرهم له وإشادتهم به. وفي إطار اتفاق السلام، تمت صياغة الخطة الانتقالية (المؤرخة شباط/فبراير 2021)⁽¹⁹⁾ والإصلاح الدستوري، وعدة أطر تشريعية وقوانين واستراتيجيات رفيعة المستوى، أو اعتمدت في بعض الحالات لإرساء أساس متين لنظام العدالة بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق

(19) تماشيا مع خطة عمل الحكومة الانتقالية المالية المعروضة على المجلس الوطني الانتقالي (19 شباط/فبراير 2021) وخطة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم الانتقال السياسي في مالي (وردت مسودتها في كانون الثاني/يناير 2021).

الإنسان. ونظرا إلى إمكانية وصول البعثة إلى الجهات الحكومية الرفيعة المستوى وعملها المنتظم معها، فإنها تؤدي دورا رئيسيا في تقديم المشورة والدعوة إلى اعتماد وتنفيذ برامج الإصلاح تلك⁽²⁰⁾.

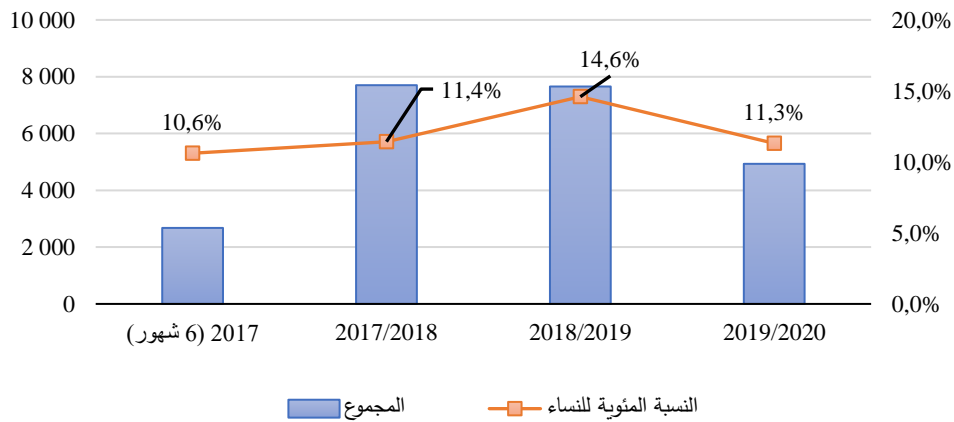
38 - وفيما يتعلق بعمليات الإصلاح، كان التقدم محدودا، واعترض على بعض مبادرات الإصلاح بسبب عدم توافرها الواضح مع الممارسات الاجتماعية أو الثقافية أو المؤسسية السائدة في البلد. وتم تعليق بعض الإصلاحات أو تأجيلها بسبب الانقلاب الذي وقع في آب/أغسطس 2020 والقيود المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وعلاوة على ذلك، فإن بعض الاستراتيجيات المعتمدة عانت من محدودية التنفيذ على أرض الواقع بسبب نقص الموارد أو عدم فهم آثارها.

2 - بدأ أن تطبيق واستخدام الجهات الفاعلة القضائية التي تدعمها البعثة للمعارف والمهارات الجديدة محدود نتيجة للتحديات المرتبطة ببناء القدرات المؤسسية والفردية

39 - كان أحد نماذج التدخل التي تعتمد عليها البعثة في أغلب الأحيان هو بناء قدرات فرادى الجهات الفاعلة في مجال سيادة القانون لتعزيز معارفها ومهاراتها. وتم العثور على مثال على مدى التدخلات التدريبية في عدد قوات الأمن الداخلي المالية (الشرطة والحرس الوطني والدرك) التي دربتها شرطة الأمم المتحدة في الفترة بين تموز/يوليه 2017 وكانون الأول/ديسمبر 2020 (انظر الشكل الخامس).

الشكل الخامس

عدد ونسبة قوات الأمن الداخلي المالية التي دربتها البعثة



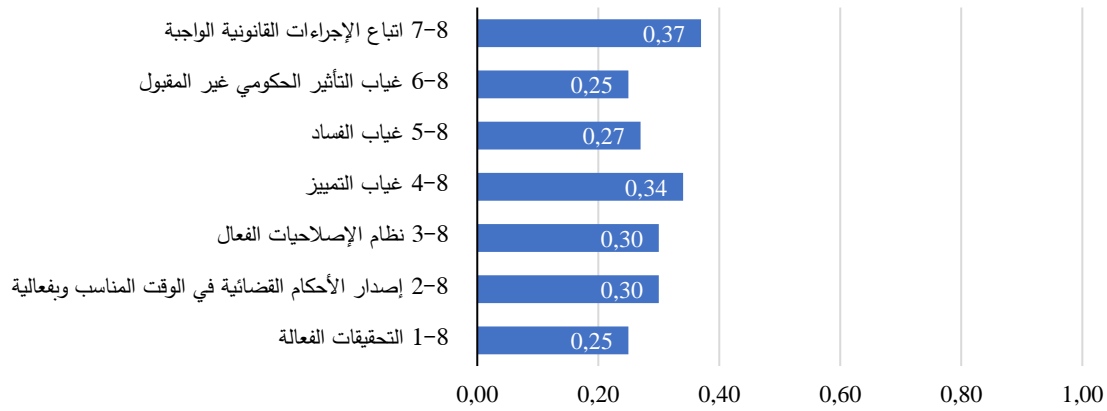
40 - ومن الأمثلة الأخرى على ذلك الشراكة بين البعثة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تدريب على نطاق البلد شمل 397 من حراس السجون، من بينهم 15 من موظفي السجون في باماكو و 78 في تمبكتو وغاو وموبتي. والتعاون مستمر، ومنذ كانون الثاني/يناير 2020، شمل أيضا التدخلات الرامية إلى منع التطرف العنيف في السجون.

(20) من الأمثلة البارزة على ذلك مشروع القانون المتعلق بالجوانب التكاملية بين آليات العدالة الرسمية والتقليدية، والسياسة الوطنية لحقوق الإنسان وخطة عملها (2017-2020) المعتمدة في عام 2016، والاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن وخطة عملها المعتمدة في عامي 2018 و 2019، وبيانات مشتركة للأمم المتحدة والحكومة والجماعتين المسلحتين الموقعتين الرئيسيتين (ائتلاف الجماعات المسلحة وتنسيقية الحركات الأزوادية) حول منع العنف الجنسي والجنساني المرتبط بالنزاعات.

41 - ولم تكن هناك أدلة كافية لتحديد فعالية هذه البرامج التدريبية في تحسين تجهيز القضايا الجنائية المبلغ عنها وإنجازها. ولم تجر أي من الشعب المنفذة تقييما منهجيا سابقا ولاحقا، أو دراسات متابعة أو تقييمات للوقوف على مدى استخدام وتطبيق المعارف والمهارات التي اكتسبتها الجهات الفاعلة في مجال سيادة القانون من خلال هذه البرامج التدريبية. وأعرب كل من الموظفين المنفذين ونظرائهم الوطنيين الذين أجريت معهم مقابلات عن قلقهم إزاء محدودية فائدة تلك الأنشطة بالنظر إلى الموارد المخصصة لها. وقد تأكد ذلك جزئيا من خلال النتائج التي بينها مشروع العدالة العالمية في مؤشر سيادة القانون لعام 2020. وقدّرت فعالية التحقيقات (الجنائية) وحسن توقيت وفعالية الفصل في الأحكام في مالي على أنها أقل (انظر الشكل السادس) من المتوسط في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والبلدان المنخفضة الدخل على مقياس تتراوح درجاته بين صفر وواحد⁽²¹⁾.

الشكل السادس

عوامل العدالة الجنائية لمشروع العدالة العالمية



المصدر: مشروع العدالة العالمية، "سيادة القانون في مالي".

42 - وقدمت عدة تفسيرات في الوثائق والتقارير والمقابلات مع أصحاب المصلحة بشأن سبب عدم تحقيق التدريبات الأثر المتوقع. أولاً، لم يكن هناك برنامج شامل وكي ومنسق للتدريب في مجال سيادة القانون تم إبلاغ الحكومة به والتفاوض معها بشأنه، وثانياً، لم يجر أي تقييم منهجي للاحتياجات أو ضمان الجودة بصورة روتينية. وقد أدى ذلك إلى تفاقم خطر ازدواجية الجهود بين جهات فاعلة متعددة تقدم التدريب في ذلك المجال. وعلاوة على ذلك، شعر بعض الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات من الحكومة بالارتباك بسبب الطلبات الواردة في آخر لحظة من البعثة وشركاء دوليين آخرين لتعيين متدربين، كانوا بالتالي غائبين بانتظام عن مراكز عملهم. وأشار بعض المتدربين الذين أجريت معهم مقابلات إلى الحاجة إلى مزيد من التدريب العملي، والتدريب والتوجيه أثناء العمل للإجابة على أسئلتهم ومعالجة مشاكلهم في حينها، بدلاً من الجلسات التقليدية التي تعقد لمرة واحدة في القاعات الدراسية.

43 - وفي موازاة ذلك، لاحظ موظفو البعثة معدل دوران مرتفع بين المتدربين الحكوميين ولاحظوا أنهم ليس لهم نفوذ في اختيار المشاركين ولا في نشر المتدربين بعد التدريب. ويمكن أن يتجلى ذلك على أفضل وجه في تدريب شرطة الأمم المتحدة. وعلى الرغم من الانخفاض الذي حدث خلال جائحة كوفيد-19 في

(21) مشروع العدالة العالمية، "سيادة القانون في مالي".

عام 2020، كان عدد المشاركين في التدريب (8 000 مشارك تقريبا) حوالي ثلاثة أضعاف عدد الأفراد المنتشرين في شمال البلد ووسطه (أقل من 3 000 مشارك) لكل دورة من دورات الميزانية. ويشير ذلك أيضا إلى أنه ربما تم بلوغ حد المكاسب المتناقصة فيما يتعلق بالأنشطة التقليدية لبناء القدرات.

3 - اعترفت البعثة بأهمية تعزيز أوجه التكامل بين آليات العدالة الرسمية والتقليدية ودعمت ذلك

44 - أكد جميع من أجريت معهم مقابلات تقريبا أن سكان مالي - وخاصة في المناطق الريفية - يعتمدون على آليات غير رسمية وتقليدية لتسوية النزاعات والعدالة يوفرها قادة المجتمع المحلي والقضاة⁽²²⁾ وزعماء القرى، وكذلك الجماعات المتطرفة⁽²³⁾.

45 - وأفادت التقارير بأن هناك عدة أسباب لاستمرار ثقة الشعب المالي في تلك النظم التقليدية واعتمادها عليها. الأول هو أن الوصول إليها متاح على الفور، لا سيما في المواقع التي كانت فيها مؤسسة العدالة الرسمية غائبة تاريخيا أو محصورة في المناطق الحضرية، ويعرض السفر المتقاضي لمخاطر أمنية جسيمة. ثانيا، ينظر إلى أحكام الجهات الفاعلة التقليدية على أنها محايدة وعادلة وسريعة ومناسبة ثقافيا، لأن تلك الجهات الفاعلة لديها معرفة وثيقة بسياق القضية وتاريخها.

46 - وعلى النقيض من ذلك، ووفقا للدراسات الاستقصائية للسكان والخبراء، لا يثق الشعب المالي في النظام القضائي الرسمي وعدالة الأحكام، بسبب الفساد المستشري الملحوظ داخل السلطة القضائية. وأجاب 83 في المائة من المايين بـ “الموافقة تماما” أو “الموافقة” على القول بأن “نظام العدالة فاسد” (استقصاء Mali-Mètre رقم 12). وسجل القضاء المالي أدنى الدرجات بين المؤسسات الحكومية في مالي فيما يتعلق بغياب الفساد (0,24) وأقل بكثير بالمقارنة مع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والبلدان المنخفضة الدخل على مقياس تتراوح درجاته بين صفر وواحد⁽²⁴⁾. ولم يبحث هذا التقييم صحة تلك التصورات.

47 - وإدراكا من البعثة لأوجه التكامل المحتملة بين آليات العدالة الرسمية وغير الرسمية، وتجنباً لوجود نظم متنافسة بالتوازي، عملت مع الحكومة الوطنية على صياغة قانون للاعتراف بالآليات التقليدية المقبولة من جانب المجتمع المحلي وإدماجها في النظام الرسمي من أجل زيادة سبل الحصول على خدمات العدالة بطريقة مراعية للاعتبارات الثقافية.

48 - وأثنى الشركاء والمسؤولون الحكوميون على نطاق واسع على جهود البعثة لتوجيه مشروع القانون والدعوة إليه، ومع ذلك أثرت شواغل، لا سيما من جانب منظمات المجتمع المدني في مالي، بشأن المخاطر الكامنة المرتبطة بالآليات غير الرسمية. فأولا، لم يتم التوصل إلى تعريف مشترك لآلية العدالة التقليدية، وتباينت الممارسات في مختلف أنحاء شمال البلد ووسطه. وقال البعض إن هذه النظم والجهات الفاعلة ليست بمنأى عن التأثيرات والتدخل والفساد، ومن ثم يمكنها أن تستنسخ علاقات قوة محددة مرتبطة بالرتبة والمركز والهوية (العمر ونوع الجنس والإثنية والطبقة)، وتحافظ على هذه العلاقات، أو حتى تمارس التمييز

(22) القضاة الإسلاميون الذين يصدرون القرارات وفقا للشريعة الإسلامية.

(23) انظر أيضا The Hague Institute for Innovation of Law, Justice in Mali 2018 database. متاحة على الرابط التالي: <https://dashboard.hiil.org/mali-2018/>. واستُمدت البيانات من الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالاحتياجات ومدى الرضا في مجال العدالة التي شملت أكثر من 8 000 من البالغين المختارين عشوائيا.

(24) مشروع العدالة العالمية، “سيادة القانون في مالي”.

ضد فئات سكانية معينة. وأقر كل من البعثة والممثلين غير الحكوميين الذين أجريت معهم مقابلات بأنه يتعين التخفيف من حدة هذه المخاطر للاستفادة الكاملة من إمكانية إتاحة العدالة للجميع وتحقيق الإنصاف فيها.

49 - وبمجرد التصديق على مشروع القانون، عرضت البعثة خططا لتوفير التوجيه التقني بشأن ترسيم مناطق مسؤوليات النظامين، وتدريب القادة التقليديين في مجال المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ودعم إنشاء آلية رقابة للجهات الفاعلة غير الرسمية.

جيم - الشرعية: تحسنت عمليات معالجة الجرائم الخطيرة وملاحقتها قضائيا تحسنا طفيفا، لكنها اعتبرت غير كافية لبناء الثقة في نظام العدالة الرسمي والمساهمة في تحقيق الاستقرار في البلد

1 - تحسنت بصورة طفيفة مقاضاة ومعالجة الجرائم الخطيرة، بما في ذلك انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، ومع ذلك تدهورت الحالة العامة لحقوق الإنسان في شمال البلد ووسطه واستمر الإفلات من العقاب على هذه الجرائم.

50 - يمكن ملاحظة بعض الاتجاهات من المعلومات المتاحة عن الجرائم الخطيرة التي تمت معالجتها أو ملاحقتها قضائيا، رغم أن هذه الاتجاهات غير كاملة وغير حاسمة. فأولا، تزايد عدد الجرائم الخطيرة المبلغ عنها، وذلك إلى حد كبير بسبب تطوير آليات وطنية ودولية للإبلاغ والرصد، وتعزيز منظمات وشبكات المجتمع المدني في مجالي التوعية العامة وإنكاء الوعي. وكان من الأمثلة الرئيسية على ذلك عبء قضايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ففي الفترة بين عامي 2017 و 2020، أبلغ عن 94 حالة، معظمها يتعلق بالاغتصاب (الجماعي) ضد النساء والفتيات الذي ارتكبه في الغالب رجال مسلحون مجهولو الهوية وعناصر من الحركات المسلحة الموقعة وعناصر من قوات الدفاع والأمن المالية في المناطق الشمالية (ورد مرارا ذكر غاو وكيدال وتمبكتو وميناكا)⁽²⁵⁾. وقد زادت الحالات المبلغ عنها باطراد منذ عام 2014. وبدعم من البعثة، جمعت عدة شبكات لمنظمات المجتمع المدني النسائية شهادات من الضحايا، ووجهت انتباه السلطات الوطنية إلى 150 حالة إضافية، بما في ذلك حالات عنف جنساني، في الفترة بين عامي 2018 و 2020 فقط⁽²⁶⁾.

51 - وبالإضافة إلى ذلك، حظيت حالات محددة، لا سيما الجرائم التي ارتكبتها قوات الدفاع والأمن المالية، والجرائم المتصلة بالإرهاب، والجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام، بمزيد من الاهتمام من حيث الإبلاغ والتحقيق على مدى السنوات القليلة الماضية، وذلك بسبب جهود الدعوة المبذولة على المستوى الرفيع من جانب المجتمع الدولي وما يتمتع به من نفوذ سياسي.

52 - وفي غياب آلية إبلاغ مركزية أو منهجية تحتفظ بها الجهات الفاعلة الوطنية أو الدولية، كان من الصعب تمييز أي نمط للتغيير في أعداد الحالات. ويبدو أن غالبية الحالات المعروفة أو المبلغ عنها من الجرائم الخطيرة في جميع الفئات لم يتم التحقيق فيها أو مقاضاتها. ورأى عدد من المقيمين أيضا أن نقص الإبلاغ عن الحالات شائع.

(25) ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ الخاصة بقاعدة بيانات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

(26) على نحو ما أفاد به مكتب منظمة دور المرأة في القانون والتنمية في أفريقيا في مالي.

53 - وعلى وجه الخصوص، لم يعرف مصير معظم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي أحالتها البعثة إلى السلطات الحكومية للتحقيق الوطني فيها ومواصلة الإجراءات القضائية⁽²⁷⁾. وأكدت شعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة أن هناك عادة فارقا زمنيا كبيرا بين إحالة القضية وفتح تحقيق، ومن النادر أن تتجاوز الانتهاكات الجسيمة مرحلة التحقيق.

54 - ونتيجة لذلك، تم التسليم على نطاق واسع بأن حالة حقوق الإنسان في البلد قد تدهورت، وأن الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة المرتكبة في الشمال وفي الوسط لا يزال مستمرا مع استثناءات قليلة، مما يشير إلى إحراز تقدم طفيف في النظام القانوني ونظام العدالة⁽²⁸⁾. ووفقا لشبكة أفروباروميتر (2020)⁽²⁹⁾، وافق 67 في المائة من المجيبين على أن المسؤولين في مالي الذين يرتكبون جرائم يفلتون دائما أو غالبا من العقاب. وأكدت النتائج التي تم التوصل إليها في استقصاء Mali-Mètre استمرار الشعور بالإفلات من العقاب على مستوى عال (فئات الإجابات "متكررة" و "متكررة جدا") في جميع أنحاء البلاد (2016: 76 في المائة، 2020: 82 في المائة) وفي المناطق الثلاث وهي: موبتي (2020: 89 في المائة) وتمبكتو (2020: 87 في المائة) وغاو (2020: 95 في المائة).

55 - وواصلت البعثة التحقيق في الادعاءات بارتكاب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان والإبلاغ عنها (انظر الاتجاه الوارد في الجدول 2)، مع وجود نشاطين محددتين كثيرا ما يذكرهما أصحاب المصلحة، مشيرين إلى مساهماتهما الإيجابية.

56 - ويتمثل النشاط الأول والأهم في الدعم المقدم إلى لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، حيث قدمت البعثة التوجيه والرصد الوثيقيين للمفوضين بشأن إجراء تحقیقات في مجال حقوق الإنسان، إضافة إلى الدعم التنفيذي لجلستي استماع علنيتين للجنة. وعقدت الجلسة الأولى في كانون الأول/ديسمبر 2019 والثانية في كانون الأول/ديسمبر 2020، مع خطط لعقد جلسة استماع ثالثة في عام 2021. وتم جمع ما يقرب من 50 000 إفادة بين عامي 2017 و 2020.

(27) لا تملك البعثة ولاية لرصد ما إذا كانت السلطات المالية قد فتحت تحقيقا بشأن القضايا المحالة إليها، على أساس مبدأ سرية التحقيقات.

(28) A/HRC/40/77؛ و Mali, National Commission on Human Rights, "Rapport alternatif sur les disparitions forcées au Mali", June 2020.

(29) Afrobarometer, Résumé des résultats : enquête Afrobarometer round 8 au Mali (2020). متاح على الرابط التالي: <https://afrobarometer.org/publications/resume-des-resultats-enquete-afrobarometer-round-8-au-mali-2020>.

الجدول 2
حالة حقوق الإنسان

2020	2019	2018	2017	
2 091	324	696	386	عدد انتهاكات أو تجاوزات حقوق الإنسان المبلغ عنها
2 007	1 334	1 639	736	عدد الضحايا في تلك التقارير
129	133	110	257	حالات قدمت إلى السلطات المالية للتحقيق فيها
35	151	الحالات التي فتحت السلطات المالية تحقيقات معروفة بشأنها

المصدر: شعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة.

57 - وكان النشاط الثاني هو تصنيف انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان على أنها رمزية، على أساس معايير ثابتة⁽³⁰⁾. وإقرارا منها بالاستجابة الوطنية المتأخرة أو المحدودة للحالات التي تم التحقق منها المبلغ عنها أو التي تم التحقيق فيها، وضعت البعثة قائمة - تقرر على أساس كل حالة على حدة، ويتم تحديثها واستعراضها واعتمادها دوريا من قبل الإدارة العليا للبعثة - لرفع مستوى بعض الحالات من أجل الدعوة إلى المزيد من المعالجة القضائية، بما في ذلك المحاكمات والملاحقة القضائية. وأفادت البعثة بأن السلطات المالية فتحت تحقيقات مستقلة في 35 حالة من أصل 129 حالة أحيلت إليها.

58 - وعموما، اعتبر الممثلون الماليون والدوليون الذين أجريت معهم مقابلات أن جهود البعثة غير كافية. فأولا، تعرضت البعثة للانتقاد بسبب عدم الاستفادة الكاملة من قنواتها السياسية الرفيعة المستوى للدعوة إلى التحقيق في الجرائم الخطيرة دون المساس بسيادة البلد واستقلال نظامه القضائي. ثانيا، أثارت شواغل بشأن متانة تقارير محددة عن حقوق الإنسان، والطريقة التي تم بها الإبلاغ عن النتائج، وحسن توقيت التحقيقات.

2 - قيم المحاورون الماليون المعرفة العامة بحقوق المواطنين والتزاماتهم على أنها ضعيفة، واعتبروا ذلك سببا محتملا لانعدام الثقة في نظام العدالة

59 - تبين أن وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بنظم العدالة الرسمية وغير الرسمية، فضلا عن معرفته بحقوقه والتزاماته، محدود. ولاحظت البعثة زيادة نشاط وسائل التواصل الاجتماعي خلال المحاكمات البارزة المتعلقة بقضايا الإرهاب في الفترة 2018-2019، مستنتجة أن الجمهور أصبح أكثر تثقيفا فيما يتعلق بسيادة القانون. غير أن أغلبية ممثلي الحكومة والمجتمع المدني أشاروا في الغالب إلى محدودية الوعي بين السكان. وفي غياب رصد منهجي للمعرفة العامة، أكد استعراض بيانات استقصاء Mali-Mètre بين عامي 2016 و 2018 جزئيا أنه لم يتم تسجيل أي تغيير يذكر في المعرفة العامة بسير عمل نظام العدالة. وفي عام 2016، أكد 82 في المائة من المجيبين (77 في المائة من الرجال و 87 في المائة من النساء الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية) أن معرفتهم به ضئيلة أو معدومة، في حين بلغت هذه النسبة في عام 2018 ما قدره 83 في المائة، مع ارتفاع نسبة المجيبات إلى 92 في المائة (ونسبة الرجال إلى 78 في المائة).

(30) بصورة رئيسية، حجم ونطاق التجاوز أو الانتهاك، وعدد الضحايا، والملفات الشخصية للجنة المفترضين، والأهمية السياسية للحالة (ما إذا كانت جذبت اهتماما واسع النطاق في جميع أنحاء البلد وفي الأوساط الدولية)، فضلا عن أثرها الفوري والطويل الأجل على المصالحة وتحقيق الاستقرار.

60 - وترتبط التصورات الضعيفة لنظام العدالة الرسمي أحيانا بالافتقار المتصور إلى المعرفة بالحقوق والالتزامات. وعرضت عدة عقبات لتفسير تدني مستوى الوعي: عدم إمكانية الاطلاع على النصوص القانونية في جميع المواقع وبجميع اللغات المحلية؛ وارتفاع مستويات الأمية وما يصاحبها من فهم محدود للمشهد القانوني الوطني المعقد والمتغير باستمرار؛ ومحدودية تواجد النظام الرسمي وبروزه.

61 - ونظمت البعثة بعض حملات التوعية العامة المتعلقة بسيادة القانون ووزعت وثائق قانونية بعدة لغات محلية، ولكن هذه التدخلات ظلت غير كافية لتغيير الديناميات والتصور العام للعدالة الرسمية. فعلى سبيل المثال، تم عرض 87 نصا وطنيا قائما وجميع النصوص القانونية الجديدة على الموقع الشبكي لوزارة العدل، ولكن لم توزع جميع هذه النصوص بطريقة تجعل الاطلاع عليها أيسر من خلال جهود التوعية المادية للمجتمعات المحلية المعنية.

دال - النتيجة الشاملة

62 - عند تقييم مغزى (وجاهة وأهمية) كل مجال من مجالات النتائج فيما يتعلق بمساهمته في تحقيق الاستقرار في البلد، وجد عدد قليل من الفجوات الشاملة والمتداخلة. فأولا وقبل كل شيء، أشار جميع المحاورين تقريبا إلى عدم وجود استراتيجية على نطاق البلد لاستعادة سلطة الدولة وبسطها. وعلاوة على ذلك، لا يوجد تعريف متفق عليه لمصطلح "الاستقرار" بين الحكومة المضيفة والمجتمع الدولي، بما في ذلك البعثة، والفئات المجتمعية. وشكل ذلك عائقا رئيسيا أمام تنفيذ جهد موحد لمعالجة الثغرات على أساس الميزة النسبية لكل جهة فاعلة. ثانيا، اعتبرت بعض الأنشطة غير فعالة، كما نوقش أعلاه، مما فتح المجال أمام البعثة والشركاء للنظر في إيقافها أو البدء في التخطيط لتسليم تلك المسؤوليات إلى الحكومة المضيفة. وبالتوازي مع ذلك، أشار تصور المجتمع المحلي وتجربة الشركاء إلى أنه ينبغي للتدخلات، في المستقبل، أن توازن بين تلبية الاحتياجات الأمنية والسياسية والإنمائية واحتياجات بناء السلام على أرض الواقع من أجل تحقيق نتائج في مجال سيادة القانون بطريقة أكثر استدامة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمعايير العدالة المحلية. ومن شأن ذلك أن يتيح للبعثة أن تحدد أولوياتها على نحو أفضل وأن تستعرض بصورة نقدية ميزتها النسبية مقارنة بولايتها المتعلقة بتحقيق الاستقرار، وربما تعيد التوازن إلى تركيزها ومواردها في المستقبل.

خامسا - التوصيات

63 - يقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية ما مجموعه ثماني توصيات هامة موجهة إلى البعثة (من ت-1 إلى ت-8). وتتناول هذه التوصيات مع النتائج وجرى تحديدها بالتشاور مع النظراء في البعثة والشركاء الخارجيين على أساس التقدم التراكمي المحرز وأهمية كل نتيجة فورية في المساهمة في تحقيق الاستقرار في البلد عموما. وتشير التوصيات الواردة في الجدول 3 إلى مجالات نتائج محددة ذات أهمية كبيرة ووثيقة الصلة، إضافة إلى المجالات التي يمكن للبعثة، مع شركائها، أن تضيف قيمة كبيرة إليها. وتتقاطع التوصية الأولى مع المواضيع الثلاثة، وتتطلب نهجا وجهدا شاملين للبعثة بأكملها، ولذلك فهي أساسية في تيسير تنفيذ التوصيات المحددة الأخرى في مجال سيادة القانون.

توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية

التوصية الشاملة		المؤشر
ت-1 ينبغي للبعثة أن تقود عملية وضع استراتيجية متكاملة للأمم المتحدة على نطاق البلد بشأن استعادة سلطة الدولة وبسطها بالتعاون الوثيق مع الحكومة المضيفة والأمم المتحدة والشركاء من غير الأمم المتحدة، إضافة إلى ممثلي الأقليات وجماعات المجتمع المدني والقيادات النسائية. وينبغي أن توازن هذه الاستراتيجية بين تلبية الاحتياجات الأمنية والسياسية والإنمائية واحتياجات بناء السلام والموارد. وينبغي أن تحدد أهدافا ومعايير واضحة لتسليم مسؤوليات رئيسية مختارة (مثل أمن الجهات الفاعلة في الدولة أو صيانة الهياكل الأساسية) إلى الحكومة الوطنية، وأن تقدم المشورة بشأن استراتيجية وطنية لتعبئة الموارد، مع مراعاة مختلف السيناريوهات المحتملة		
الموضوع	النتائج الفورية	توصيات محددة لكل نتيجة
ألف - التواجد	ألف-1 تحسين السلامة والأمن من أجل النشر	ت-2 ينبغي للبعثة أن تواصل دعم حكومة مالي في تحسين أداء نظام العدالة من خلال معالجة مسألة تغيب الموظفين (ألف-1 و ألف-3). وينبغي تقديم هذا الدعم بهدف بناء الثقة في نظام العدالة الرسمي في أوساط السكان
	ألف-2 البنية التحتية المحسنة والفعالة (المحاكم ومراكز الشرطة ومرافق الاحتجاز)	ت-2-2 وضع مؤشرات للرصد لتتبع التقدم المحرز في التصدي لتغيب الجهات الرسمية الفاعلة في مجال العدالة
	ألف-3 زيادة النشر المستدام للجهات الفاعلة في سلسلة العدالة الجنائية وموظفي الإدارة المدنية ذوي الصلة	ت-2-3 آليات النزاهة المنشأة لتشمل، في جملة أمور، عمليات التفتيش للجهات الفاعلة في مجال العدالة الرسمية وغير الرسمية، وخطط الحوافز
باء - القدرة	باء-1 اعتماد الأطر التشريعية والمؤسسية المناسبة	ت-3 ينبغي للبعثة أن تشجع حكومة مالي على إعطاء الأولوية لاعتماد إصلاحات مؤسسية رئيسية وأطر سياساتية للبسط المستدام لسلطة الدولة، وتدعمها في ذلك، من خلال المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام (باء-1)
	باء-2 زيادة معارف ومهارات الجهات الفاعلة في سلسلة العدالة الجنائية	ت-4 ينبغي للبعثة أن تستعرض بصورة نقدية جدوى الجهود المبذولة لتنمية القدرات وقيمتها المضافة على أساس تحليل سليم للوظائف والقدرات الوطنية، والمزايا النسبية للبعثة مقارنة بمقدمي

الموضوع	النتائج الفورية	توصيات محددة لكل نتيجة	المؤشرات
		الخدمات الآخرين، والفائدة المرتقبة في ضوء التحديات المتمثلة في الاحتفاظ بموظفي الخدمة المدنية ومحدودية نشرهم (مثل القضاء والشرطة والإدارة المدنية). وبمجرد الانتهاء من الاستعراض، ينبغي للبعثة أن تعيد برمجة وتصميم دعمها في هذا المجال (نهج التدريب مثلاً) (باء-2)	ت-4-2 أنشطة جديدة أو أعيد تصميمها لبناء القدرات في وثيقة الميزانية والتخطيط للفترة 2023-2024
باء-3 تكامل أقوى بين آليات العدالة الرسمية والتقليدية	ت-5 ينبغي للبعثة أن تواصل عملها في بناء أوجه التكامل بين آليات العدالة الرسمية والتقليدية. وينبغي للبعثة، في قيامها بذلك، أن تعالج المخاطر المحتملة وتخفف من حدتها بصورة شاملة، وأن تقيم التقدم المحرز والمزايا والعيوب مع حكومة مالي والأطراف المهتمة (باء-3)	ت-5-1 مع حكومة مالي والشركاء المعنيين، تقييم شامل مشترك للمخاطر وتقرير مرحلي عن ضمان أوجه التكامل بين نظامي العدالة الرسمي وغير الرسمي	
جيم - الشرعية	جيم-1 تحسين معالجة وملاحقة الجرائم الخطيرة التي تهدد بزعة استقرار عملية السلام	ت-6 ينبغي للبعثة أن تعزز قدرة الكيانات الحكومية المعنية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على الرصد والإبلاغ والتقييم للإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الخطيرة التي تهدد بزعة استقرار عملية السلام (جيم-1)	ت-6-1 إنشاء نظم للرصد والإبلاغ والتقييم في الكيانات الحكومية ذات الصلة لتتبع انتهاكات حقوق الإنسان
		ت-7 من خلال المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمم العام، ينبغي للبعثة أن تشجع وتدعم حكومة مالي فيما يلي: (أ) إعطاء الأولوية للتحقيق في القضايا الرمزية التي قد تؤدي إلى زعزعة استقرار عملية السلام، وملاحقتها قضائياً؛ (ب) رصد تلك القضايا والإبلاغ عنها بصورة منهجية وشفافة (جيم-1)	ت-7-1 زيادة الإشارات الصريحة من جانب الممثل الخاص للأمم العام وقيادة البعثة إلى مقاضاة الجرائم الخطيرة، بما في ذلك القضايا الرمزية، عند التعامل مع حكومة مالي
جيم-2 تحسين وعي ومعرفة الجمهور بالحقوق والالتزامات	ت-8 ينبغي للبعثة أن تضع وتنفذ برامج اتصال تراعي الاعتبارات الثقافية وتأخذ في الاعتبار الخصائص التعليمية واللغوية والاجتماعية والاقتصادية والإقليمية للسكان، وأن ترصد إمكانية الوصول المادي والفكري إلى المعلومات المتعلقة بالحقوق والقنوات القانونية وحقوق الإنسان والالتزامات (جيم-2)	ت-8-1 وضع برامج ومشاريع مراعية للاعتبارات الثقافية واللغوية بشأن الحقوق والالتزامات، وتعميمها على الجمهور	

التعليقات الواردة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بشأن مشروع التقرير

تود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أن تعرب عن امتنانها لمكتب خدمات الرقابة الداخلية على إتاحة الفرصة لها لتقديم تعليقات على التقرير المذكور أعلاه. وتعترف البعثة بأهمية هذا التقييم وتقدر عملية التقييم الشاملة والتشاورية.

وتشكل استعادة سلطة الدولة وبسطها وسيادة القانون أمورا محورية لدعم السلام المستدام في مالي. وتواصل البعثة، تمشيا مع ولايتها، ترتيب جهودها لدعم بسط سلطة الدولة دعما لاتفاق السلام ومكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم التي تهدد بزعة استقرار عملية السلام. وبما أن أثر الجهود المبذولة لدعم استعادة سلطة الدولة وسيادة القانون يستغرق وقتا حتى يتحقق على أرض الواقع، تواصل البعثة الاستناد في تدخلاتها إلى أولويات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

وتحيط البعثة علما بأهمية زيادة الدعوة على مستوى رفيع واستخدام المساعي الحميدة للبعثة لتعظيم أثر دعمها للسلطات القضائية وسلطات السجون. وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة تعزيز التعاون والتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء التقنيين والماليين والسلطات الوطنية في هذه المجالات، من أجل الاستفادة من الميزة النسبية لكل صاحب مصلحة.

وبعد استعراض التقييم، يسرنا أن نبليكم بأننا نقبل جميع التوصيات الثماني الواردة في مشروع التقرير. ونحن على ثقة بأن التقييم وتوصياته سيعززان مساهمة البعثات في استعادة سلطة الدولة وبسطها في مجال سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب في مالي. وبناء على ذلك، سنستكمل خطة عمل محددة زمنيا لتنفيذ التوصيات تبين بوضوح كيف ستعالج البعثة هذه التوصيات.